اقتصاد

فوق الطاولة

«عقلنة الدعم» مجددا؟!

علي هاشم

مع رفع السعر الرسمي لدولار الحوالات الشخصية بحدود ٢٦ ليرة وأقل بقليل لدولار تمويل المستوردات خلال الاسبوعين الأخيرين، يكون المصرف المركزي قد لوح بيده مودعا شهر تشرين الأول على ارتفاع اكثر من ١٢٪ في قيمة الدولار أمام الليرة، وهي نسبة وازنة تماما في الحسابات النقدية والاقتصادية.. والمعيشية.

يخيل للمرء – في أغلب الأحيان– أن «مجلس النقد والتسليف» عبارة عن مكتب خشبي يتحلق حوله بيروقراطيو المصرف المركزي وأقران آخرون لهم من مؤسسات اقتصادية محددة، وما إن يقرع جرس جلسة تدبيج النشرة اليومية لأسعار للعملات الأجنبية، حتى يمد كل منهم يده إلى جيبه فيخرج ورقة دون عليها أحد المجاهيل اللازمة لملء الفراغات في معادلة رياضية مدرسية يحتفظ بها الحاكم في خزنته، وعقب إنجاز سلسلة من عمليات الجمع والطرح، تولد النشرة العتيدة بأرقامها الدقيقة التي تمتد لرقمين من أجزاء الليرة، قبل أن ينفض الجمع كل إلى مكتبه بانتظار جلسة اليوم التالي.

في الواقع، لا يجد المرء مهربا من تخيل الإدارة النقدية الوطنية على هذه الشاكلة لاستيعاب السهولة البالغة في قدرتها على إقرار انخفاض مخيف في سعر الليرة خلال شهر واحد محاكية بطريقة صماء العمل المستودعي الذي يقدس توازن مدخلات قطع الحوالات ومخرجات تمويل المستوردات، وسط حيادية حكومية بالغة يترجمها تعاطيها البارد مع الأمر وكأنه شأن نقدي بحت يعني المصرف المركزي والاقتصاد الكلي، ولا يتطلب من أعضائها شرح ما سيجره الأمر من أثقال مضافة تهدد الصمود الحرج للمواطنين، أو الكيفية الاقتصادية التي سيتم من خلالها تقليص ما أمكن من آثاره الكارثية المتوقعة على معيشتهم.

وبرغم الإيجابية التي يتسم بها تعديل سعر قطع الحوالات وأثره المتوقع في تدفق دولاراتها إلى خزينة المركزي، فإن اقترانه بتعديل مواز على دولار المستوردات سينقلب تضخما متراكما مباشراً لن يلبث أن ينعكس –تلقائياً– ارتفاعات مقابلة في أسعار السلع سواء المنتجة محليا أو المستوردة.

الأسوأ لما يأت بعد، فقياساً لـ«العقل المستودعي» الذي برز خلال الآونة الأخيرة كمورثة حكومية طاغية، يمكن للمرء منذ الآن ترقب العرض القادم لحلقة ممتازة من مسلسل «عقلنة الدعم» مفعمة بـ«التناص الأدبي» مع الحلقة السابقة التي قدمها قبل مدة وجيزة وزير «حماية المستهلك»، العضو الممتاز الجديد في «حكومة الحرب»، وجرعنا خلالها قرار رفع سعر الخبز، مع إضافات جوهرية في الحلقة الجديدة قد تنطوي على لقطات مطولة تمتد فيها يد الحكومة مجدداً إلى جيوب المواطنين لإعادة التوازن السعري إلى السلع الأساسية بما فيها المشتقات النفطية، وما يلي ذلك –عفويا– من ولوج الأسواق في متوالية متجددة من فوضى الأسعار.. «إلى أن ينقطع النفس».

بكداش: المحاسبة تطول الأسماك الصغيرة فقط أما الحيتان الكبار فلا يمكن الاقتراب منها

الوطن

أقر مجلس الشعب أمس مشروع قانون الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ بغياب أكثر من نصف أعضائه.

وقدرت إجمالي الاعتمادات النهائية لها بمبلغ ٨٣٥ مليار ليرة، في حين بلغت نسبة التنفيذ الفعلي ٨٢ بالمئة أي إن ما تم إنفاقه فعلياً بلغ ٦٨٤,٧ مليار ليرة.

وتعقيباً على تقرير اللجنة والمناقشات قال عضو المجلس عمار بكداش إن هناك نقاطاً لم يتم بحثها كما يجب مثل فتح باب الاقتصاد الوطني على مصراعيه للصناعات المنتجة بالخارج وفق قانون الغاب حيث البقاء للأقوى، والأقوى هي الصناعات المستوردة من تركيا مبيناً أن السبب وراء ذلك الإجراءات والقرارات الحكومية داعياً إلى ضرورة حماية الصناعة الوطنية والإنتاج الوطني. ومؤكداً أنه لا توجد صناعة قائمة في العالم إلا على الحماية.

وأضاف بكداش: وزارة المالية باعترافها غير قادرة على ضبط أرباح المضاربين حالياً وما يجري حالياً في أجهزة الحكومة والتشريعات هو محاسبة الأسماك الصغيرة فقط في حين الحيتان الكبار لا يمكن الاقتراب منها.

بدوره قال عضو مجلس الشعب صفوان القربي: أرقام الموازنة هي انعكاس لأداء الحكومة وقسم كبير من التوصيات مكرر وهذا يعني أنها إما خيالية وغير قابلة للتطبيق علماً أن بعضها يناسب زمن الرخاء والبحبوحة أو أن تجاهلها من الجهات المعنية يأتي تحت بند طنش الذي تتقن الحكومة فنونه باحتراف.

لافتاً إلى أن معظم موارد الحكومة حالياً من القطاع العام المنهك وموظفي الدولة لعدم إخفاء مواردهم علماً أن المستفيد الحقيقي هم تجار يتقنون فن التهرب الضريبي.

ودعا القربي إلى ضرورة أن يتقيد المصرف المركزي بتدقيق حساباته من الجهاز المركزي للرقابة المالية متسائلاً: «إلى متى تبقى إدارة مصرف سوري المركزي تعمل بمزاجية غريبة ومريبة؟ وإذا كان حاكم سورية المركزي هو شخص ليس له بديل فعلى اقتصادنا السلام».

وأشار إلى أن ما يجري في سوق القطع هو تجربة يشوبها السواد وتتناغم مع شركات الصرافة الخاصة تهمل المصارف الحكومية العريقة، «فهذا الأداء أقل ما يقال عنه إنه هدر للمال العام جهاراً وفي وضح النهار وعلى الملأ وعلى الآخرين أن يصمتوا».

كما عرّج القربي خلال حديثه في المجلس إلى ملف التأمين الصحي وحالات الخلل فيه وخاصة موضوع اقتطاع الأقساط من رواتب الموظفين في العديد من المناطق الساخنة من دون تقديم أي خدمات، واصفاً ما يحدث في هذا الملف بالفوضى في الخدمات وتفضيل لشركات إدارة على أخرى لأسباب غير بريئة، مشيراً إلى وجود إشارات فساد على الملأ، داعياً إلى ضرورة إحداث مؤسسة خاصة لملف التأمين الصحي تدار باحترافية بعيداً عن المزاجية في ظل صمت حكومي غير مريح.

وخلص بأن أداء معظم القائمين على الحكومة اليوم يشبه أداء حكومة تصريف الأعمال لا أكثر.

من جانبه أشار رئيس لجنة الموازنة والحسابات حسين حسون إلى ضرورة زيادة الإيرادات المحلية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي ومعالجة التهرب الضريبي حتى تتمكن الحكومة من معالجة العجز إضافة إلى إدخال جميع إيرادات الجهات العامة في الموازنة العامة للدولة وعدم استثناء أي جهة عامة مهما كانت الأسباب والموجبات مطالباً بضبط وترشيد الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الإداري غير المنتج منه وذلك من خلال الحد من الهدر في مختلف بنود الإنفاق وخاصة تلك المتعلقة ببنود الدعاية والضيافة والنقل والانتقال والمحروقات والصيانة، إضافة إلى الإسراع بإنجاز المشاريع الاستثمارية وتنفيذها ضمن المهل التعاقدية نظراً لأن تأخير هذه المشاريع وإطالة مدة تنفيذها تنعكس حتماً على زيادة تكاليفها الاستثمارية وتؤثر في جدواها الاقتصادية مؤكداً ضرورة العمل على تعديل قانون العقود بما ينسجم مع التحولات الاقتصادية الجديدة والظروف الاستثنائية الحالية وذلك لتنفيذ مشاريع الجهات العامة والقضاء على ظاهرة ترحيلها من عام لآخر، واعتماد مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية كالأولوية في المشاريع الاستثمارية.

ودعا إلى العمل على تحديد وتقدير الاعتمادات المطلوبة بصورة دقيقة تقارب الواقع وخاصة الاستثمارية منها تفادياً لكثرة المناقلات والتركيز على المشاريع ذات الأولوية والأهمية الخاصة وذات الجدوى الاقتصادية العالية وعدم إدراج مشاريع ثانوية غير ضرورية في المرحلة الحالية، إضافة إلى ضرورة تخصيص جهات القطاع العام بالقطع الأجنبي اللازم لتمويل مشاريعها وتوريداتها وفق الخطة المعتمدة من مجلس التخطيط الأعلى.

وبالعودة إلى تقرير لجنة الموازنة نجد أن الاعتمادات الجارية في موازنة عام ٢٠١١ قد قدرت بـ٤٥٥ مليار ليرة، وتمت إضافة مبلغ ٤٧,٠٠٢ مليار ليرة إليها ليصبح مجموع الاعتمادات الجارية ٥٠٢,٠٠٢ مليار ليرة، كما وصلت نسبة التنفيذ الفعلي فيها إلى ٩٥ بالمئة، في حين قدرت الاعتمادات الاستثمارية في هذه الموازنة بـ٣٨٠ مليار ليرة وتم نقل ٤٧,٠٠٢ مليار ليرة منها وبذلك بقيت الاعتمادات الاستثمارية في الموازنة ٣٣٢,٩٩٨ مليار ليرة.

وبلغت نسبة التنفيذ الفعلي للمشروعات الاستثمارية ٦٣ بالمئة أي إن ما تم صرفه فعلياً على المشروعات الاستثمارية والتنموية بلغ ٢٠٨,٢٠٧ مليارات ليرة.

وقدر العجز المقدر في موازنة عام ٢٠١١ بـ١٦٧,٤٤٨ مليار ليرة في حين بلغ العجز الفعلي ١٣٦,١٨٧ مليار ليرة أي بنسبة تنفيذ ٨١ بالمئة وبالمقارنة هناك ارتفاع في العجز الفعلي من مبلغ ٥٠,٣١٠ مليار ليرة عام ٢٠١٠ إلى مبلغ ١٣٦,١٨٧ مليار ليرة في عام ٢٠١١ الأمر الذي اعتبره التقرير مخيف ويدعو للقلق والشكوك ويجب على الحكومة الوقوف عند هذا الرقم وإعادة رسم سياستها الاقتصادية والنقدية والمالية وأنظمة العقود والشراء وحسن اختيار القائمين على تأمين مستلزمات القطاع العام والتعاوني والمشترك منعاً للفساد والمفسدين.

ومن الجدير ذكره أن وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل كان قد برر بأن التأخير في قطع الحساب المالي للعام ٢٠١١ استثنائي وذلك نتيجة للظروف القاهرة التي تمر بها سورية وتعثر بعض المحافظات والمناطق في التوصل لأرقام نهائية لحساباتها والتي يتعذر استدراكها بسبب الظروف الراهنة.

> القربي: إذا كان حاكم سورية المركزي شخصاً ليس له بديل فعلى اقتصادنا السلام
>
> بيع القطع لشركات الصرافة هدر للمال العام وإهمال للمصارف الحكومية
>
> إدارة ملف التأمين الصحي ليست بريئة

القلاع يوضح: غرفة تجارة دمشق لا تملك صلاحية منع الاستيراد بل تقدم اقتراحات

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع: إن الغرفة لا تملك صلاحية السماح أو منع استيراد أي سلعة، وإنما تقدم اقتراحاتها إلى الجهة الرسمية المعنية بمسائل التجارة الخارجية.

مبيناً في اتصال هاتفي مع «الوطن» أن الغرفة تقدمت باقتراح إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بوقف استيراد السلع ذات المنشأ التركي المصنعة التي تنافس المنتج الوطني لأن الغرفة مع حماية المنتج الوطني الجاهز وهذا لا يشمل الآلات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج أسوة بما سبق للحكومة أن أصدرته بشأن مؤسسات القطاع العام الحكومي.

وبحسب القلاع يبقى هذا الاقتراح برسم الجهات الرسمية التي ستقوم بمناقشته من جميع أبعاده واتخاذ ما تراه مناسباً في ضوء المصلحة الوطنية ومصلحة استمرار العمل الصناعي والتجاري.

جاء ذلك رداً على ما نشرته «الوطن» منذ أيام حول منع غرفة تجارة دمشق استيراد البضائع التركية أسوة بالحكومة وذلك نقلاً عن أكثر من تاجر معني بالموضوع.

وأضاف القلاع: إن الغرفة أبوابها مفتوحة لجميع التجار لمناقشة المواضيع التجارية بما يخدم مصلحة العمل التجاري وهي تتمنى على الصحافة عدم اجتزاء المعلومات، ونقلها بدقة وموضوعية.

السكر «المرّ».. أسعار «الحرّ» تلتهب مع تأخر «المقنن» وأحاديث عن لحاقه بموكب الخبز

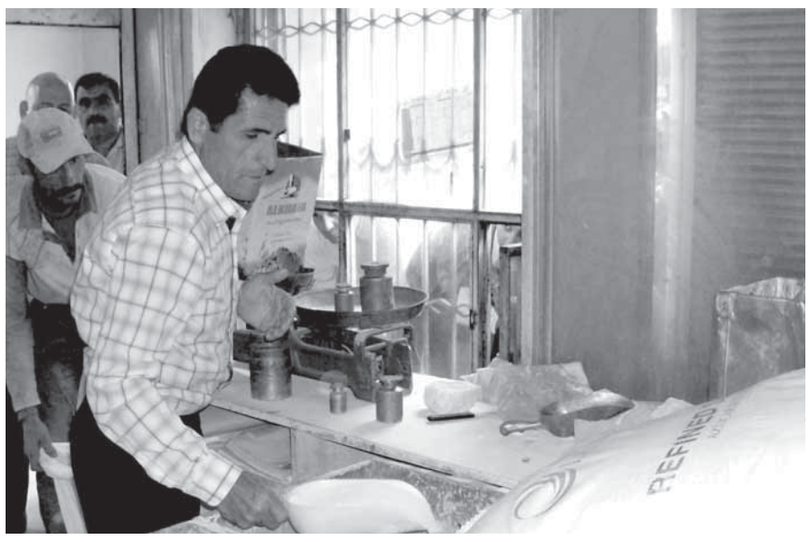

> إخفاق الحكومة بتأمين المادة يكلف المواطنين ١٦٢,٢ مليون ليرة يومياً

عبد الهادي شباط

قال معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عماد الأصيل إن الوزارة تعمل لتأمين مادة السكر المقنن عبر التعاقد والاستيراد وتوفير جميع احتياجات المواطنين ومستحقاتهم للقسيمة الحالية.

بينما أكد العديد من المواطنين الذين التقتهم «الوطن» أمام مركز لتوزيع المواد التموينية أن الأهم من التصريحات هو توافر المادة والحصول عليها وليس الأحاديث العامة والمفتوحة وخاصة أن أسعار مادة السكر في السوق باتت مرتفعة وبلاقي الكثير من المواطنين صعوبة في شرائها بالكميات التي اعتادوها.

وبالعودة للمؤسسة العامة الاستهلاكية للتعرف على احتياجات المواطنين المستحقة والمتأخرة وفق القسيمة الحالية كشف معاون مدير الاستهلاكية محمد العمري أن هناك حاجة إسعافية لـ٤٠ ألف طن من مادة السكر المقنن في حين تبلغ احتياجات المواطنين من المادة خلال الربع الحالي والربع الأول من العام القادم (٢٠١٦) نحو ١٣٨ ألف طن لتغطي كامل احتياجات المواطنين.

وفي حسبة بسيطة للمبالغ التي سيتحملها المواطن في حال عجزت الحكومة عن تأمين هذه الكميات وخاصة أن همساً بدأ يدور في الشارع حول إخفاء الحكومة لأمر تنوي تمريره حول مادة السكر المقنن والمدعوم وخاصة أن قرار رفع أسعار مادة الخبز وتخفيض وزن الربطة ما زال حاضراً في الذاكرة.

وعبر مسح بسيط في الأسواق يتضح أن متوسط مبيع كيلو السكر يقترب من ٢١٥ ليرة وفي حال اعتمدنا هذا السعر وعممناه على الكميات المقدرة في الاستهلاكية لاحتياجات المواطنين حتى نهاية الربع الأول من العام القادم ستكون قيمة هذه الاحتياجات والمقدرة بـ١٣٨ ألف طن نحو ٧.٢٩ مليارات ليرة (بمعدل ١٦٢,٢ مليون ليرة يومياً) بدلاً من ٦,٩ مليارات ليرة بحال حصل عليها المواطنين بالسعر المدعوم ٥٠ ليرة ومنه يتضح أن قيمة الزيادة التي سيتحملها المواطن في حال أخفقت الحكومة في تأمين هذه الاحتياجات أو كما يتهامس بعض المستهلكين هي ٢٢,٨ مليار ليرة.

وبالعودة لارتفاع أسعار كيلو السكر في الأسواق وتجاوز عتبة ٢٠٠ ليرة يرى أمين سر جمعية حماية المستهلك جمال السطل إن السبب المباشر هو غياب مادة السكر المقنن من مراكز التوزيع والتي كانت تغطي مساحة كبيرة من احتياجات معظم المواطنين وأنه في حال استمرار الأمر ستكون الأسعار مرشحة لمزيد من الارتفاع وأن الأمر الآخر الذي يسهم بذلك هو ارتفاع سعر صرف الدولار وعدم استقراره، ولحل المشكل لابد من عمل الحكومة على تأمين المادة في صالات ومراكز التوزيع بالسعر المدعوم وهو ما يسهم في تخفيض حجم الطلب عليها في الأسواق وبالتالي انخفاض الأسعار واستقرارها.

وبالتوجه إلى مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية لمعرفة السعر المسموح به البيع لكيلو السكر المستورد بين المدير علي محمود أن تحديد السعر يتم بناء على دراسة التكاليف التي يقدمه التاجر مضافاً إليها هامش ٧٪ ربح وحول الأسعار الحالية المدروسة من قبل المديرية والتي يحق للتاجر البيع بها بين أنها لا تتجاوز ١٩٠ ليرة وأن كل سعر أعلى من ذلك هو مخالف ويستوجب تنظيم ضبط بحقه، منوهاً بأن المديرية تراعي مسألة تغير أسعار الصرف بشكل منصف للتاجر وخاصة أن الأسعار الصادرة في النشرات الرسمية باتت قريبة من سعر الدولار في السوق السوداء وأنه لا يوجد أي مبرر للتاجر لرفع الأسعار بأكثر من السعر المرخص له البيع به من قبل الوزارة.

ومن جانبه أكد معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمود الخطيب أن دوريات حماية المستهلك تتابع مبيع مادة السكر المستورد في المتاجر والأسواق وأنه يجري تنظيم ضبط تمويني بحق كل بائع يتجاوز السعر المرخص له البيع به من قبل التجارة الداخلية وأن هناك توجيهاً من الوزارة بزيادة المتابعة والمراقبة لمبيع هذه المادة وأنه تم رصد العديد من المخالفات التي تتضمن البيع بسعر زائد أو الإعلان بسعر زائد وتم التعامل مع هذه المخالفات وفق الأنظمة الناظمة لعمل مديريات التموين وأن هناك تركيزاً على متابعة بائعي الجملة ونصف الجملة لكونهم هم من يحددون الأسعار في الأسواق إضافة لبائعي المفرق وخاصة خارج الأسواق حيث يستغل العديد منهم عدم وجود محال ومتاجر قريبة منه فيعمل على رفع سعر المادة بما يتوافق مع رغبته مؤكداً أن المديرية جاهزة لاستقبال أي شكوى ومعالجتها بشكل فوري.

يحدث في مالية دمشق:

صائغ متوفى في العام ٢٠٠٣ يطلب براءة ذمة في العام ٢٠١١ و«المرحوم» يتشارك مع آخر بعد وفاته بثمانية أشهر!!

محمد راكان مصطفى

هي ليست بلاد عجائب أليس.. وإنما مالية دمشق!! فحتى المتوفون تسير معاملاتهم وفق الأصول وكأنهم أحياء يرزقون!! أما كيف ولماذا فهذا ما حيرنا عندما وقعت بين أيدينا وثائق تفيد باستمرار إجراءات خاصة بمعاملة تثبيت شراكة بمحل مجوهرات في منطقة الحرية، لمتوفى منذ عام ٢٠٠٣؟

الوثائق التي حصلت عليها «الوطن» تؤكد وفاة المكلف «المرحوم» بموجب القرار الصادر عن القاضي الشرعي الأول بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٣، إلا أن «المرحوم» تمكن من إدخال شريك بعد وفاته بنحو ثمانية أشهر!

علماً بأن هذه الإجراءات والعمليات كافة جاءت على خلفية تقدم شريك المرحوم بطلب إلى مالية دمشق لتثبيت عملية الشراكة التي تمت بتاريخ بعد وفاة المكلف بسبعة أشهر، وهنا مربط الفرس، إذ يبدو أن شريك المرحوم يحاول جاهداً التلاعب لتثبيت ملكيته في المحل.

وبناء على ما حصلت عليه «الوطن» من وثائق تقدم المكلف «المرحوم» ببيان لإدخال شريك بثلث محله المصنف بمهنة حلي ذهبية في منطقة الحريقة بدمشق، بموجب كتاب مقدم إلى دائرة الدخل المقطوع في مديرية مالية دمشق، وذلك بعد وفاته بنحو ثمانية أشهر أي بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٣.

كما تقدم «المرحوم» نفسه بطلب موقع منه شخصياً إلى دائرة الرواتب والأجر يتعهد بموجبه بأنه لم يستخدم أي عامل حتى تاريخ تقديم الطلب المؤرخ بـ٢٤/٣/٢٠١١، حيث يلاحظ وجود توقيع رئيس الشعبة الرابعة في التاريخ المذكور، ممهوراً بختم الوارد.

إضافة إلى وجود «نسخة بدراسة وضع مكلف» للحصول على براءة ذمة مقدمة من المكلف المتوفى بسبب إدخال شريك عن طريق مجاز قانوني وموقعة من مراقب الدخل بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١١.

كما صدر قرار لجنة تصنيف ضريبة الأرباب الرأسمالية لمكلفي (ضريبة الدخل المقطوع) للمكلف «المرحوم» ثبت ضمنها واقعة التنازل الواقعة بعد وفاته بـ٨ أشهر، حيث حددت اللجنة بموجب زيارتها محل المكلف والاطلاع على تصريحه المؤرخ بتاريخ ٢١/٨/٢٠٠٧ حددت الأرباح الرأسمالية الصافية بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة سورية ومجموع الضريبة بمبلغ ٣٥٧٩٠ ليرة سورية.

وبمتابعة الواقعة علمت «الوطن» أن حجة موظف المالية مبنية على وجود تنازل في المحافظة بثلث المتجر مستنداً إلى قرار قبول مبلغ تبرع وليس على تنازل وبناء على قرار المحافظة الذي تم بموجبه قبول التبرع المقدم بقيمة ٤٠ ألف ليرة لمصلحة صندوق المحافظة.

كما تفيد الوثائق بوجود تنازل أصولي من ورثة المكلف بتاريخ ٢٨/٦/٢٠١٠ بعد حصول حصر إرث ودفع التركات عن كامل المتجر وكيف طلب المرحوم إجراء براءة ذمة بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١١ أي بعد وفاته بنحو ٧ سنوات؟